

٢١ - رشوة

لا تغضب^(١) الوزارة ، ولا يغضب رئيس الوزراء ، ولا تغضب النيابة ، ولا يغضب البرلمان ، فلسنا نحن الذين يذكرون الرشوة ، ويفصلون أمرها تفصيلا ، ولسنا نحن الذين يسيئون إلى سمعة مصر ، ويغضون من قدرها ويصورونها للناس في هذه الصورة المنكرة التي تمثل حكومتها قائمة على الرشوة ، تشتري ضمائر الناس ، فيبيعها الناس ضمائرهم بالمال ، ولسنا نحن الذين يقولون شيئا من هذا أو يأتون شيئا من هذا ، بل نحن نكتب لنصف ما نجد من الألم اللاذع والحزن الممض ، حين يقال عن مصر هذا الكلام ، وحين تصور مصر للناس في مثل هذه الصورة .

صحيفة إنجليزية من الصحف الكبرى ، قد عرفت بحبها للوزارة القائمة وإيثارها إيها ، لا نقول بالمودة والعطف ، بل نقول بالغلو في النصر والتأييد ، لا تتحرج من أن تعلن أن رئيس الوزراء أحسن ضعف وزارته قبل مرضه ، ثم أحسن تهالكها في هذا الضعف بعد أن أتاح الله له شيئا من الشفاء ، فأراد أن يسترد لوزارته شيئا من القوة ، فاصطنع في سبيل ذلك الرشوة ، وتوسل إلى ذلك بشراء الضمائر ، يشتريها من الموظفين بالعلوات والترقيات ! ويشتريها من الزراع بهذه الأموال التي زعم أنه ينفقها ليخفف ثقل الأزمة على الفلاحين !

قالت الديلي تلغراف ذلك ، وأضافت إليه أن رئيس الوزراء حين التجأ إلى هذه الرشوة قد أثقل الخزانة المثقلة ، وأضاف إلى اضطرابها اضطرابا ، وإلى ارتباكها ارتباكا ، ثم قالت إن هذا الأمر لا سبيل إلى المضي فيه . وكذلك يسجل اليوم على مصر في الصحف الإنجليزية الكبرى التي كانت تعلن حب الوزارة وموالاتها أن أمر الحكم فيها قائم على الرشوة وبيع الضمائر ! ومن قبل ذلك نشرت التيمس في الصيف الماضي شيئا يشبهه . فأى دعاية هذه التي تدّعي عن مصر ، وأى ترويج هذا الذي يروج لمصر !؟

إن الوزارة القائمة تسرف فى أموال الدولة إسرافا منكرا ، لتعلن عن نفسها ألوانا من الإعلان ، فهى تمنح الصحف الأجنبية مقادير ضخمة من المال لتنشر لها فصولا تكتب فى مصر ، وتهيا فى مكاتب الحكومة حتى إذا نشرت هذه الفصول ؛ اشترتها الحكومة ، وجاءت بها أكادسا مكدسة فأذاعتها فى دواوينها على الموظفين ليقروها ، وما هم بقارئين منها قليلا ولا كثيرا ! وما كان من أصالة الرأى ولا من حسن الفهم أن يكتب الموظفون للموظفين ، ولا أن تدخر الوزارة لنفسها داخل مكاتب الوزارة ، وبينما تنفق أموال الدولة فى هذا السخف ، وبينما يكتب الوزراء والموظفون لأنفسهم ، وبينما يعلن الوزراء والموظفون عن أنفسهم عند أنفسهم ، تنشر الديلى تلغراف هذا الفصل الذى تقول فيه إن رئيس الوزراء يقيم وزارته على رشوة الموظفين والفلاحين ، وشراء الضمائر من الموظفين والفلاحين .

وهذا الكلام يذاع فى إنجلترا ، ويذاع فى أوربا ، ويذاع فى أمريكا ، ويقراه الناس الذين لم يقرأوا ما أنفقت فيه الوزارة من ألوف الجنيهات لتعلن عن نفسها ، وعن كفايتها النادرة ، ومهارتها الباهرة ! ولو أن بعض الذين يقرأون الديلى تلغراف قد قرأوا هذا السخف الذى تنشره الملحقات بالأجور الباهظة ، والمال الكثير لكان ما تنشره الديلى تلغراف خليقا أن يمحو آثاره من نفوسهم ، وأن يدلهم على أنه ليس إلا نوعا من الدعاية الكاذبة ، والإعلان المتكلف السخيف . ولا تقف الحكومة عند هذا الحد ، ولكنها تدعو المحاضرين ، والخطباء ، وتعقد المؤتمرات فى القاهرة وترسل الوفود إلى المؤتمرات التى تعقد فى غير القاهرة ، وتنفق فى ذلك كله أموالا ضخمة ، لو أنها احتفظت بها وبأمثالها مما ينفق فى هذه السخافات دعاية لمصر ، وإعلانا عن مصر ، وتكلفا بإظهار مصر بغير ما هى عليه . لو أن الحكومة احتفظت بهذا المال الكثير الذى تأثم بإرساله كل يوم مع الريح لما احتاجت إلى أن تقف العلاوات والترقيات ، ثم تستثنى ، ثم يفسد عليها الأمر ، ويضطرها الحرج إلى أن تفتح باب العلاوات والترقيات على مصراعيه !

نعم ولو أنها احتفظت بهذا المال الذى تنفقه على هذه الدعاية الكاذبة غير

المجدية لهان عليها أن تخفف من أثقال الفلاحين في غير رشوة أو ما يشبه الرشوة ، لكن الحكومة تجرى في أعمالها على سياسة أقل ما توصف به أنها بعيدة عن الرشد ، بريئة من التوفيق .

هذا كله ولم نعرض لما قالته الديلى تلغراف لنعلم أصدق هو أم كذب ؟ أخطأ هو أم صواب ؟ هذا كله ولم نعرض لما نشرته الديلى تلغراف لنبين آثاره المنكرة في حياتنا الخلقية والسياسية ، سواء كان صحيحا أو غير صحيح ؟ فمن المحقق أن أحدا من الناس لم يفهم هذه السيرة المفاجئة التى سارتهى الحكومة مع كبار الموظفين إلا على أنها نوع من المكافأة والتشجيع ، نوع من المكافأة على بلائهم القيم فى إذلال الشعب بحجة المحافظة على النظام ، ونوع من التشجيع على المضى فى إذلال الشعب بحجة المحافظة على النظام ! وإلا فمن ذا الذى يزعم أن أحدا من المديرين أو من كبار الموظفين فى الداخلية كان فى حاجة حقا إلى أن يرقى أو يزداد ؟

لقد كان الناس ينتظرون أن يقصى بعضهم عن العمل ، وأن يسأل بعضهم عما قدمت يداه ، فإذا هم يكافئون على ما عملوا ، وإذا هم يشجعون على أن يمضوا فيما يعملون ، ولم تكن الحكومة موفقة بحال من الأحوال فى أمر هذه العلاوات ومنحها قبل رحلة صدقى باشا ، إنما كان أمرها فى ذلك أشبه بأمر المسافر الذى يوزع المكافآت قبل أن يبرح الفندق الذى كان يقيم فيه . فأساءت بذلك إلى نفسها ، وأساءت بذلك إلى كرامة الموظفين ، وأساءت بذلك إلى سمعة مصر ، ومكّنت الديلى تلغراف من أن تذيع فى الذين يقرأونها ، وهم كثير ، أن أمر الحكم فى مصر يقوم على الرشوة ، وشراء الضمائر ، وأن حال الخزانة لن تسمح بأن تمضى الحكومة فى الرشوة وشراء الضمائر ، وإن الخير فى أن تزول هذه الوزارة وتأتى مكانها وزارة أخرى لا تشتري الضمائر ، ولا تفسد الأخلاق ، ولا تنفق أموال الدولة فى غير منافع الدولة .

وكلام الديلى تلغراف هذا لا يقرأ فى إنجلترا وأوروبا وأمريكا فحسب ، ولكنه يترجم فى مصر ، ويقرأه الذين يقرأون الصحف على اختلاف طبقاتهم وحظوظهم من الثقافة فيسوءهم ذلك فى كرامتهم القومية ، ويملاً قلوبهم حزنا أن يكون هذا

رأى الأجانب فيهم ، وحكم الأجانب على الموظفين والفلاحين ، ثم يشككهم هذا في نزاهة الوزارة ، ثم يزيل هذا من نفوسهم الاطمئنان إلى إيثار الحكومة للعدل والقسط ، ويضعف هذا في نفوسهم ما يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والاحترام .

وأنت تستطيع أن تقدر تأثير هذا كله في حياتنا الخلقية والسياسية ، وتستطيع أن تفسر ما تزعمه الوزارة لنفسها من أنها تمحو الفوضى محو ، وتقر النظام إقرارا . كلا ، إن سيرة الوزارة هذه تمهد أحسن تمهيد لأقبح صور الفوضى ، ولهدم النظام هدمًا منكرًا ، لأنها تملأ النفوس اضطرابًا وشكًا ، وتمحو منها الثقة بالمشرفين على الأمور العامة ، والقائمين على تديرها .

هناك حقيقة أخرى ليست أقل من هذه الحقيقة مرارة ، ولا أضعف منها نكرا ، وهي أن الإنجليز الذين كانوا يزعمون لأنفسهم الحيادة ، ويعلنون أنهم قد اتروكوا أمور مصر للمصريين ، قد أخذوا الآن يجهرون بما كانوا يسرون ، ويظهرون ما كانوا يكتُمون ، ويعلنون أن حيادتهم لم تكن إلا خيالا ، وأن استقلال مصر بأمورها لم يكن إلا وهما ، ويقولون في صراحة مؤذية مخزية إن غياب المندوب السامي هو الذى يدعو إلى التردد فى تغيير الوزارة القائمة . ولو أنهم قالوا ذلك كما نقوله لكان على ثقله ونكره محتملا ، ولكنهم يغفلون فى الصراحة ويغرقون فى القوة ، ويذكرون جلالة الملك ، ويزعمون أن جلالته إن تردد فى تغيير الوزارة ، فمن مصادر هذا التردد أن المندوب السامى غائب عن مصر .

وكم يحرص المصريون جميعا مهما تختلف أحزابهم ومذاهبهم على أن يكون اسم الملك بمعزل عن هذه المناقشات والخصومات ، لا فى مصر وحدها ، بل فى خارج مصر بنوع خاص .

ولكن سيرة الوزارة القائمة ، وما انتهت إليه من إفساد لكل شئ ، وتشويه لكل شئ ؛ قد عرضت مصر بأن تؤذيها الصحف الأجنبية فى كرامتها السياسية والخلقية فتذيع أن أمر الحكم فيها قائم على الرشوة وأن جلالة الملك لا يقطع فى أمر الوزارة لغيبة المندوب السامى عن القاهرة .

أتظن أيها القارىء أن بقاء الوزارة فى مناصب الحكم يعدل هذا الثمن الباهظ الذى تدفعه مصر من راحتها وأمنها وسمعتها وكرامتها ؟ كلا ، إن بقاء الوزارة لأهون من أن يقال عن مصر ما يقال ، وإن بقاء الوزارة لأهون من أن تلقى مصر ما تلقى ، وإذا كان رئيس الوزراء لا يؤذيه ما يقال عنه فى إنجلترا ، وإذا كان الوزراء لا يؤذيهم ما يقال فيهم من أنهم غير أكفاء ، ولا قادرين على البقاء فى الحكم ، ولا خليقين أن ينهضوا بأثقاله ، إذا كان رئيس الوزراء وزملاؤه لا يسوؤهم هذا المأزق الذى اضطروا إليه ، ولا يقنعهم بأن كرامتهم تضطربهم إلى الاستقالة ، فإن مصر يؤذيها هذا الذى يقال ، ويؤذيها هذا الذى يذاع ، ويؤذيها هذا الذى يقع فيها ، ويؤذيها أن تصيح حديثا لقراء الصحف الأجنبية ، يتندرون عليها ويتفكهون بها ، ويسخرون منها ، ويزدرون كرامتها .

يؤذيها هذا كله ، وهى واثقة بأن جلالة الملك أحب لها وأرفق بها ، وأحرص على كرامتها من أن يدعها معرضة لهذا الازدراء ، سواء غاب المندوب السامى أم حضر ، سواء سافر رئيس الوزراء أم أقام .